



جامعة جيهان
كلية القانون والعلاقات الدولية
قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية

العولمة الاقتصادية الصينية

د. ايناس ضياء مهدي

تمهيد

- العولمة اصطلاح يحكمه اتفاق خفي بين علماء اللغة والدلالة من جانب، والسياسيين والاقتصاديين والمتقنين من جانب آخر، كدلالة على تحوُّل العالم إلى فضاء واحد اقتصادياً ومعرفياً.
- وقبل أن يقفز “مشروع مارشال” حدود أميركا قاصداً إعادة إعمار أوروبا، ألمانيا تحديداً، ليضع الأسس للوحدة الاقتصادية الأوروبية كبديل للصراعات؛ وقبل قمع العشرين والسبع أو الثماني الكبار بمصالحها العابرة للبلدان والقارات، كانت التمددات وعبور البلدان منذ آلاف السنين؛ وما سُمِّيَ بـ”طريق الحرير” مثالها الحي.

مراحل تطور الاقتصاد الصيني

● لقد مرّ الاقتصاد الصيني بعدة مراحل منذ إعلان قيام الجمهورية الصينية الشعبية في عام 1949، وتميزت كل مرحلة بمجموعة من الخصائص التي ساهمت بشكل كبير في تطور الاقتصاد الصيني ونموه لينجح في السيطرة على جزء لا يستهان به من الاقتصاد الدولي والوصول إلى مرحلة متقدمة من المساهمة في رسم التوجهات العالمية وذلك بالشراكة مع مجموعة من القوى الاقتصادية والسياسية العظمى، ولعل من أبرز تلك المراحل :

● النموذج الاشتراكي والاقتصاد المركزي (1949-1977)

● التحرر الاقتصادي وسياسات الإصلاح (1978- 1988)

● تجميد الإصلاح (1989- 1991)

النموذج الاشتراكي والاقتصاد المركزي

(1977-1949)

- مع إعلان قيام الجمهورية الصينية الشعبية عام 1949 بدأت الحكومة في بناء النموذج الاشتراكي القائم على الحكم المركزي، فعلى الرغم من إصرار "ماو" على أن هدف الحكومة هو تنظيم الرأسمالية وليس تحطيمها إلا أن الواقع كان مخالفاً لتلك التصريحات حيث اختفت الشركات الخاصة وحلت رأسمالية الدولة البيروقراطية محل الرأسمالية الخاصة. قام "ماو" بتطبيق النموذج الاقتصادي السوفيتي بغرض تأسيس نموذج اشتراكي مكثف للنمو الاقتصادي والاجتماعي ومن هنا نشأت فكرة التخطيط متوسط المدى أو الخطط الخمسية وهو الأسلوب المعتد به في الصين حتى يومنا هذا. تميزت مرحلة البناء الاشتراكي بإعادة تنظيم الفلاحة والتحول نحو اقتصاد زراعي موجه مركزياً، حيث تم تجميع الأراضي الزراعية في شكل جمعيات تعاونية كبيرة تتكون كل جمعية من 1200 أسرة ريفية تنعدم لديها الملكية الخاصة تمهيداً لتأسيس اشتراكية زراعية كاملة.

● كما تم الاعتماد على الصناعات الأساسية والتجهيزية والثقيلة، حيث تركزت الخطة الخمسية الأولى (1953-1957) على استراتيجية الصناعات الثقيلة وخاصة تلك المرتبطة بالدفاع الوطني بهدف تحويل الصين من بلد زراعي متخلف اقتصاديا إلى دولة صناعية، وكان ذلك بدعم تكنولوجي وتقني وتمويلي من الاتحاد السوفيتي ولكن تلك الإستراتيجية كان بها خلل ظهر في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي، حيث بلغ معدل النمو في عام 1953 حوالي 15.6% بينما انخفض إلى 5.1% في عام 1957 [6] ويرجع هذا الانخفاض في معدل النمو إلى عدم ملائمة الاستراتيجية السوفيتية المطبقة للوضع في الصين، حيث تم التركيز على الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب وإهمال القطاع الزراعي والصناعات الخفيفة كمرحلة وسطى من مراحل التطور الصناعي مما أدى إلى إعادة بلورة أسس التنمية الاقتصادية الجديدة في الصين والقائمة على مبدأ الاعتماد على الذات لتحقيق الاشتراكية فتم اعتماد الخطة الخمسية الثانية أو ما سُمي بـ”استراتيجية القفزة الكبرى للأمام” في الفترة (1958-1962) ومن أهم أفكارها: تحرير طاقة الجماهير، القضاء على البيروقراطية، والاستغناء عن النماذج، وكان الدافع ورائها هو إلغاء اتفاقيات التعاون بين كلاً من الصين والاتحاد السوفيتي وتوقف المعونات السوفيتية للصين.

● قامت استراتيجية القفزة الكبرى على مجموعة من المبادئ أهمها التطوير الشامل بمعنى تطوير جميع القطاعات واعتناق مبدأ اللامركزية الإدارية كتشجيع الوحدات الدنيا على اتخاذ القرارات كما تم تشكيل الكميونات شعبية The people's Commune والتي جاءت نتيجة دمج عدد من الوحدات الاقتصادية الصغيرة تعاونيات اشتراكية كبيرة فهي نظام إداري يجمع بين النشاط الصناعي والزراعي والتعليم والثقافة، ولكن التطبيق الفعلي لهذه الاستراتيجية نجم عنه أزمة كساد كبيرة فقد كان مطلوب من الكميونات أن تسلم حوالي ثلث إنتاجها كضريبة للدولة وترك الباقي كغذاء المجمع السكني لكل كميونة وبالرغم من حدوث جفاف في تلك الفترة إلا أن أنصار "ماو" المقربين كانوا ينقلون أخبار عن زيادة إنتاج الحبوب بأرقام كبيرة وبذلك فقد وصل الأمر لأن يدفع الكميون معظم إنتاجه كضريبة للدولة نتيجة تضخم نسبة الثلث تبعا لأرقام الإنتاج المبالغ فيها، مما أدى لانخفاض كبير في القدرة الشرائية وقلة الموارد المتاحة للإنتاج الزراعي وحدث مجاعة في الوقت الذي كانت مخازن الحبوب في الدولة ممتلئة، قُدرت أعداد الوفيات نتيجة الأمراض ونقص التغذية في تلك الفترة حسب الأرقام الرسمية ما يقرب من 30 مليون حالة.

- عندما أدرك "ماو" أن استراتيجية القفزة الكبرى ليست ناجحة عملياً، تنحى عن رئاسة الجمهورية لصالح ليوشاوتشي أحد قادة التنظيم الشيوعي قبل الثورة، واكتفى بكونه زعيماً للحزب الشيوعي الحاكم.
- وفي نفس العام توالى الانتقادات للاستراتيجية وسوء إدارتها خاصة من كبار قادة الحزب فقد كان الموقف السياسي متوتراً نتيجة سعى الحزب لتخطى فشل تطبيقها، مما أدى لحركة تطهير ضد أعداء "ماو" خاصة من هم داخل الحزب الحاكم.
- انهمكت الحكومة الصينية في الفترة (1963-1966) في دراسة أسباب فشل تلك الإستراتيجية والسبيل إلى إيجاد منهج ملائم لتحقيق نمو القوى الإنتاجية مما نتج عنه انتهاج استراتيجية الثورة الثقافية [9]
- (1966-1976) تم خلالها تطبيق الخطتين الخمسيتين الثالثة (1966-1970) والرابعة (1971-1976) [10]
- كانت السمة الأساسية لاقتصاد الصين خلال فترة الثورة الثقافية هي الاعتماد على الذات فقد اهتمت الدولة في البداية بالحدّ من الاستهلاك الفردي في سبيل تعزيز الاستثمار، قد تسبب هذا الاتجاه في تعطيل الاقتصاد في البداية حيث انكمش معدل نمو الناتج المحلي ب- 5.5% و -4.1% عامي 1967 و1968 على الترتيب لكنه عاود النمو بقوة خلال العاميين التاليين ويرجع ذلك لتعبئة الموارد الإنتاجية بالإضافة لإعادة النظام بعد إبعاد مجموعات الحرس الأحمر إلى الريف في 1968، وقد حدث زلزال كبير في عام 1976 إلى جانب وفاة ماو وإندلاع اضطرابات سياسية في العام ذاته ، مما أدى لتراجع النمو

التحرر الاقتصادي وسياسات الإصلاح (1978-1988)

- بدأت الصين في هذه الفترة بتطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي وانتقلت إلى مرحلة متقدمة اقتصادياً مختلفة عما حدث قبل 1978, فخلال انعقاد المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني في نفس العام وتم الاتفاق على القيام بإصلاحات اقتصادية منها:
- العمل على جعل الاقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف مع تغيرات الاقتصاد العالمي والاندماج فيه.
- إعادة النظر في أولويات التنمية فالقطاع الزراعي يأتي أولاً يليه الصناعي فالبحث العلمي ثم الدفاع.
- إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج والسماح بالمشروعات الخاصة مع احتفاظ الدولة بالسيطرة على الصناعات الثقيلة والطاقة والتعدين.
- السماح بدرجة استقلالية أكبر للمؤسسات الإدارية بعيداً عن بيروقراطية الحزب الحاكم.
- تشجيع القطاع السياحي.
- السعي للانضمام للهيئات المالية والتجارية الدولية.
- كما قدم دينج خلال مؤتمر الحزب الحاكم في 1982 فكرته عن الاشتراكية ذات الخصائص الصينية [11] وضرورة التحول نحو "اشتراكية السوق" [12] بمعنى نظام اقتصادي تكون فيه وسائل الإنتاج ذات ملكية عامة, تعمل من أجل الربح في إطار اقتصاد السوق وتستخدم الأرباح في تحديد أجور العاملين, وكمصدر تمويل عام.

● وقد شهدت هذه الفترة بداية النهضة الاقتصادية لجمهورية الصين الشعبية وتم تحقيق العديد من الانجازات فقد وُضعت استراتيجيات تنموية ملائمة لواقع الصين من ثلاث خطوات وحدد مدة زمنية قدرها 70 سنة لتحقيق أهدافها, وركز خلال الخطوة الأولى أن يتم توفير الغذاء والكساء لكافة المواطنين خلال فترة 10 سنوات ونجحوا في تحقيق هذا الهدف قبل نهاية الثمانينات وتمثلت الخطوة الثانية في مضاعفة الناتج المحلي بـ4 أضعاف في نهاية القرن العشرين وقد وصل للمعدل المطلوب منتصف التسعينات، أما الخطوة الثالثة فكانت زيادة معدل دخل الفرد ليصل لنظيره في الدول متوسطة النمو عام 2050 .

تجميد الإصلاح (1989-1991)

- أدت إجراءات الانفتاح السريع والإصلاح الاقتصادي إلى موجة من الاضطرابات وقيام واحدة من أشهر المظاهرات في ميدان تيانانمين "Tiananmen"، فارتفاع معدلات التضخم وانتشار الفساد وارتفاع التوقعات بحدوث تغيير سياسي واقتصادي، ساهم في زيادة الغضب الشعبي والاحتجاجات.
- وقد اضطرت الحكومة الصينية في نهاية عام 1988 إلى تجميد الإجراءات الإصلاحية للتمكن من السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة والناجمة عن سياسة التخزين التي اتبعتها محتكرو السلع الناقصة، من أجل رفع أسعارها و بالتالي جنيهم لمزيد من الأرباح.
- لقد كان أصحاب الأجور الثابتة كالعمال والفلاحين وصغار الموظفين أكثر المتضررين من جرّاء موجة التضخم. وفي عام 1989 تصاعدت حدة الاعتراض الشعبي على السياسات الحكومية الصينية والتي تعارضت مع مفاهيم الديمقراطية وسعت لتقييد الحريات، مما فجر مجموعة من المظاهرات الحاشدة التي قادها مجموعة من الطلاب والعمال في الميدان الذي يُعدُّ أحد أهم ميادين العاصمة بكين اعتصم المتظاهرون لمدة 7 أسابيع في الميدان مما ساعد على انتشار موجة المظاهرات والاعتصامات إلى حوالي 400 مدينة في شتى أنحاء الصين.[15] و مع مرور الوقت أدركت الحكومة الصينية أن العودة مره أخرى إلى الإصلاحات الاقتصادية والسياسية شيء لا مفر منه وخاصة بعد الهزة القوية التي شهدتها الاقتصاد العالمي في عام 1991 عندما انهار الاتحاد السوفيتي.

استئناف الإصلاح (1992- الوقت الحاضر)

- بحلول عام 1992 انتهى التقشف وعادت الصين مره أخرى إلى تطبيق برامج الإصلاح مع التأكيد على تمسك الصين بالملاحم الاشتراكية ودمجها قدر الإمكان بالعناصر الاقتصادية الرأسمالية التي تتوافق مع توجهات السوق العالمي التي تغيرت بشكل كبير بفعل قوى العولمة، وفي عام 1995 نجحت الصين في تحقيق الهدف الاستراتيجي التي خططت له قبل ميعاده بخمسة سنوات، حيث استطاعت أن تزيد قيمة الناتج المحلي الإجمالي أربعة أضعاف ما كان عليه في عام 1980، حيث بلغ الناتج المحلي في عام 1995 حوالي 5760 مليار يوان مما شكّل قفزة كبيرة في تاريخ التنمية الاقتصادية في الصين، كما نجحت في زيادة دخل الفرد من 390 دولار إلى 7820 دولار خلال الفترة (1992-2015)

● وبهذا النجاح سعت الصين بخطى واثقة في نفس العام نحو الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وإجراء المزيد من الإصلاحات الاقتصادية حيث بدأ التحرر الفعلي في عام 1997 مع الالتزام بتمتع الحكومة بقدر عالي من الرقابة متمثل في الحفاظ على رأسمال كافة قطاعات الدولة دون نقصان وعلى الرغم من انفجار الأزمة الآسيوية في نفس العام، إلا أن الصين كانت من ضمن الدول الأقل تضررا جراء الأزمة بفضل الفائض التجاري الذي كان لديها آنذاك، حيث بلغت قيمة الاحتياطي من العملات الأجنبية حوالي 140 مليار دولار، بالإضافة لاستمرار التدفقات الاستثمارية وانخفاض مقدار الديون قصيرة الأجل الأجنبية، حيث لم تتأثر الصين سوى بانخفاض قيمة عملات الدول المجاورة مما انعكس سلبًا على القدرة التنافسية لصادراتها إلى تلك الدول، وفي عام 2001 نجحت الصين في أن تصبح عضوًا رسميًا في منظمة التجارة العالمية وعلى الرغم من أن عضوية الصين في منظمة التجارة العالمية تضمنت الكثير من الضغوط والتضحيات من جانب الحكومة، إلا أن الاتفاقية المذكورة تشمل أيضًا جوانب عدة إيجابية منها استقرار العلاقات الاقتصادية الخارجية، وتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي بشكل أفضل، ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

● في عام 2005 وبنهاية الخطة الخمسية لتلك المرحلة تحسن الهيكل الاقتصادي الصيني بشكل كبير، حيث بلغت القيمة المضافة للصناعات غير الزراعية 85.1% وحوالي 14.9% للمنتجات الزراعية، كما حدثت طفرة كبيرة في البنية التحتية من حيث تطوير شبكة الطرق ومد خطوط الغاز الطبيعي للمناطق الريفية، ذلك بالإضافة لزيادة الصادرات التكنولوجية الصينية بشكل كبير والاهتمام بجودتها وليس فقط كميتها.

● استمر النمو الاقتصادي الصيني بشكل سريع، وبحلول عام 2010 وصل الناتج المحلي الإجمالي إلى 26.1 تريليون يوان بزيادة قدرها 7.5% مقارنة بعام 2005، وساعد هذا النمو الاقتصادي على وجود زيادة مستقرة في الإيرادات المالية الوطنية مما ضمن تدفق الأموال في العديد من المجالات منها التعليم والصحة والطب.

● شهد الاقتصاد الصيني تراجعًا ملحوظًا في الفترة ما بين عامي (2011-2015)، حيث بلغ معدل النمو في عام 2015 حوالي 6.9% محققًا تراجعًا عن عام 2014 والذي بلغ فيه معدل النمو 7.3% وبذلك تسجل الصين أبطأ نمو اقتصادي منذ 25 عامًا [17].

● يرجع التباطؤ في الاقتصاد الصيني إلى النمو الاستثنائي للاقتصاد خلال الثلاثة عقود الماضية، فمن الطبيعي جدًا أن يتراجع النمو، ذلك بالإضافة إلى ارتفاع نسبة المسنين، واستقرار معدلات الاستثمار الذي أصبح يُشكّل حوالي 49% من إجمالي الناتج المحلي، كما لا يمكن تغافل انخفاض أسعار الأسهم الصينية وتراجع قيمة الأوراق المالية. [18]

مشروع الحزام والطريق

- يعرف المشروع رسمياً باسم "الحزام والطريق"، وهو مبادرة صينية قامت على أنقاض طريق الحرير القديم، ويهدف إلى ربط الصين بالعالم عبر استثمار مليارات الدولارات في البنى التحتية على طول طريق الحرير الذي يربطها بالقارة الأوروبية، ليكون أكبر مشروع بنية تحتية في تاريخ البشرية، ويشمل ذلك بناء مرافئ وطرق وسكك حديدية ومناطق صناعية.
- ويعود تاريخ طريق الحرير القديم إلى القرن الثاني قبل الميلاد، ويشير الاسم إلى شبكة الطرق البرية والبحرية التي ربطت بين الصين وأوروبا مروراً بالشرق الأوسط، بطول يتعدى عشرة آلاف كيلومتر.
- الطريق الجديد، فهو مشروع صيني عملاق تشارك فيه 123 دولة، تريد الصين من خلاله تسريع وصول منتجاتها إلى الأسواق العالمية، بما في ذلك آسيا وأوروبا وأفريقيا وأميركا الجنوبية والوسطى.

خريطة توضح بعض مسارات طريق الحرير الجديد



- - بدأت محاولات الصين لإحياء طريق الحرير بداية تسعينيات القرن الماضي، عبر ما عُرف بالجسر البري الأوروبي الآسيوي الذي يصل بين الصين وكزاخستان ومنغوليا وروسيا، ويصل إلى ألمانيا عبر سكك حديدية.
- - في نهاية عام 2013 تم الإعلان عن مبادرة الحزام والطريق على لسان الرئيس الصيني شي جين بينغ، وكان التركيز الأول على الاستثمار في البنية التحتية والسكك الحديدية والطرق السريعة.
- - يغطي المشروع 66 دولة في ثلاث قارات، هي آسيا وأوروبا وأفريقيا، وينقسم إلى ثلاثة مستويات، تشمل مناطق محورية ومناطق للتوسع ومناطق فرعية.
- - يتضمن المشروع فرعين رئيسيين: البري "حزام طريق الحرير الاقتصادي"، والبحري "طريق الحرير البحري".
- - يمتد طريق الحرير البحري من الساحل الصيني عبر سنغافورة والهند باتجاه البحر المتوسط، أما الفرع البري من المبادرة فيشمل ست ممرات هي:
- - الجسر البري الأوراسي الجديد الذي يمتد من غربي الصين إلى روسيا الغربية.
- 2- ممر الصين - منغوليا - روسيا الذي يمتد من شمالي الصين إلى الشرق الروسي.
- 3- ممر الصين - آسيا الوسطى - آسيا الغربية الذي يمتد من غربي الصين إلى تركيا.
- 4- ممر الصين - شبه جزيرة الهند الصينية الذي يمتد من جنوبي الصين إلى سنغافورة.
- 5- ممر الصين - باكستان الذي يمتد من جنوب غربي الصين إلى باكستان.
- 6- ممر بنغلاديش - الصين - الهند - ميانمار الذي يمتد من جنوبي الصين إلى الهند.

- منذ إطلاق الرئيس الصيني المشروع، استثمرت بلاده ثمانين مليار يورو في مشاريع متعددة، كما قدمت المصارف قروضا بقيمة تتراوح بين 175 و265 مليار يورو.
- – روسيا وباكستان أبرز الدول الداعمة للمشروع، وهو ما ظهر من مشاركة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس الوزراء الباكستاني عمران خان في هذه القمة إلى جانب 35 رئيسا ورئيس وزراء من أوروبا وآسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية.
- – يدعم المشروع أيضا بريطانيا وتركيا ودول صغيرة مثل اليونان التي اعتبر وزير خارجيتها أنه يمثل قمة الانفتاح الاقتصادي في الوقت الذي تلجأ فيه الكثير من دول العالم إلى الانغلاق على نفسها اقتصاديا وسياسيا.
- – وسط تنامي نفوذ الصين والشكوك الغربية حول نواياها، يزداد قلق الأوروبيين والأميركيين إزاء المشروع، وظهر هذا جليا في اقتصار مشاركة هذه الدول في القمة التي بدأت اليوم على الوزراء، بينما لم ترسل واشنطن أحدا.
- – الاستثناء الأوروبي الوحيد كان رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي الذي انضمت بلاده إلى المبادرة الصينية في مارس/آذار، لتكون أول دولة من مجموعة السبع تقدم على هذه الخطوة.
- – حتى الآن وقعت 126 دولة و29 منظمة دولية اتفاقات تعاون مع بكين في إطار المشروع، لكن هذه الاتفاقات لا تنص على دعم غير مشروط للمشروع الصيني، بل يقترح بعضها التعاون في دولة ثالثة أو في مجال استثمار.

- - يربط خط سكك حديدية الصين بأوروبا، ويصل 62 مدينة صينية بـ51 مدينة أوروبية متوزعة على 15 دولة. وقامت تلك القطارات بـ14,691 رحلة منذ إطلاقها عام 2011. ومن المقرر أن تربط سكتا حديد الصين بلاوس وتايلند.
- - تجاوزت القيمة الإجمالية للبضائع المتبادلة في الاتجاهين ثلاثين مليار يورو عام 2018.
- - في كينيا، تصل سكة حديد مسماة "طرق الحرير" العاصمة نيروبي بمومباسا التي تحتوي على المرفأ الأبرز في البلاد المشرف على المحيط الهندي.
- - وفي أوغندا، تم تعبيد طريق حديث يبلغ طوله خمسين كيلومترا إلى المطار الدولي بالأموال الصينية، كما تكفلت الصين بتحويل مدينة ساحلية صغيرة في تنزانيا إلى ميناء قد يصبح أكبر موانئ القارة الأفريقية.
- - في باكستان شيدت سلسلة مشاريع بنى تحتية شملت طرقا وسككا حديدية ونقاط إنتاج طاقة، لتربط الساحل الجنوبي للبلاد بمدينة كشمير الصينية (شمال غرب)، كما يتضمن هذا المشروع الذي يسمى "الممر الاقتصادي الصين-باكستان"، تشييد طرق سريعة وسدود كهربائية وإدخال تعديلات على مرفأ غوادر الباكستاني على بحر العرب.
- - تسعى باكستان عبر المشروع لتعزيز نموها القومي، أما الصين فتهدف لتأمين طريق أكثر سرعة وأمانا عبر هذا الطريق البحري لوارداتها النفطية من الشرق الأوسط.

- تسير الصين بسرعة كبيرة لأن تصبح الإمبراطورية التجارية الأكبر في العالم. وعلى سبيل المقارنة، ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية، منحت أوروبا بواسطة خطة مارشال، ما يعادل 800 مليار دولار (بأرقام اليوم) في صورة تمويل لإعادة إعمار أوروبا. كانت الولايات المتحدة أيضاً أكبر دولة تجارية في العالم، وأكبر مقرض ثنائي للآخرين، وذلك خلال العقود التي أعقبت الحرب.
- الآن حان دور الصين. فمعدلات وحجم مبادرة "الحزام والطريق" مبهرة للغاية. ورغم تفاوت المعدلات، فإن أكثر من 300 مليار دولار قد أنفقت على هذا المشروع، وتخطط الصين لإنفاق تريليون دولار إضافية خلال السنوات الـ 10 القادمة. ووفقاً لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، فإن هناك حوالي 92 دولة تعتبر الصين شريكها التجاري الأكبر وذلك خلال عام 2015، وهو الرقم الذي يفوق عدد الدول التي تعتبر الولايات المتحدة شريكاً تجارياً رئيسياً والذي يصل إلى 57 دولة.

● وعلى عكس الولايات المتحدة وأوروبا، تستخدم الصين المساعدات والتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل استراتيجي لبناء نوع من الود، بالإضافة إلى توسيع نفوذها السياسي، وتأمين الموارد الطبيعية التي تحتاجها للنمو. وتعد مبادرة "الحزام والطريق" هي أكثر الأمثلة إثارة للإعجاب فيما يتعلق بكل هذه الأمور المذكورة. وهي مبادرة شاملة تتعلق بمشاريع البنية التحتية الحالية والمستقبلية. وخلال العقود المقبلة، تخطط الصين لبناء شبكة واسعة من البنية التحتية حول آسيا، وفي جميع أنحاء العالم من خلال مبادرات مماثلة.

● كما أن لهذه المبادرة آثارًا إيجابية بالنسبة لبكين، إذ ذكر بعض المسؤولين الحكوميين الصينيين أن الأمر يتعلق بالتنافس مع الولايات المتحدة. ولكن هذا الأمر، على أقل تقدير، يخلق نفوذًا هائلًا للصين، الأمر الذي يُشعر العديد من البلدان الصغيرة بالامتنان، من الناحية الاقتصادية، للصين. إذا، فما تأثير كل هذه الأمور على "النظام الدولي الليبرالي" الذي بذلت الولايات المتحدة الكثير من الجهد لاستحاده ودعمه على مدى العقود السبعة الماضية؟ التأثير لن يكون سلبيًا على كل جميع الأمور. فإذا كان الهدف من ذلك "النظام" هو تأمين السلام والازدهار، فإن هنالك حقًا في ذلك السخاء الصيني بعض الأوجه المتممة لهذا النظام. فالبلدان التي تتعامل بشكل أكثر شمولية من الناحية التجارية تتصارع بشكل أقل، ليس فقط مع شركائها التجاريين، ولكن مع باقي دول العالم بشكل عام. لذا، فإن الصين تساعد، بطريقتها الخاصة، في الحفاظ على السلم الدولي.

SPOOKS
& BOOKS

الصين تعكف على تشييد "طريق الحرير جديد"
يرمي إلى ربط شرق الكرة الأرضية بفربها

and in

se ves,